الطور الجديد للرأسمالية
مقايضة العولميةبالشعبوية- أم الانتقال إلى ما بعد الرأسمالية

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري(*)

مقدمة

ربما لم يكن يدرك (ديفيد آميلدوركهايم–David Emile Durkheim) أن مصطلح (تشوش المعايير–Anomie)، الذي أراد به تفسير السلوك الإنساني عند حالة فقدان التماسك المعياري، سيمتد ليفسر جزءاً من الحالة التي نمر بها في مجرى التطور ((Evolution التاريخي للبشرية، برغم زعم وإصرار (صموئيل الكسندر) من أن التطور يحدث بوثبات وقفزات وبزوغ فجائي جديد، وهو ما وظفه لاحقاً الاقتصادي المعروف جوزيف شومبيتر– JosephSchumpeter 1883– 1950))، ليجعل منه أداة ذات طابع (تدميري) للتكنولوجيا القائمة، كيما تفتح مجرى التطور على استقامته، يقول شومبيتر، إن التطور الاقتصادي يتطلب (رياحاً مدمرة مبدعة)، وهي رياح التغيير التي تقضي على التقنيات والصناعات القديمة البالية، وتفتح المجال بإزاء أخرى جديدة.

فيما يقف على الضفة الأخرى بعض الفلاسفة والمفكرين ومنهم (شبلي شميل)، الذين يؤمنون بأن التطور نتاج ذاتي وطبيعي تبعاً (لنظرية التولد الذاتي)، وهو ما يتسق تماماً مع الفهم الهيجلي وحتى الماركسي الذي نهل منه، بأنه نتاج لطبيعة

(*)أستاذ الاقتصاد السياسي– كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

التناقضات الحاملة بها كل مرحلة تاريخية، اعتماداً على طبيعة العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المرافقة لها، لذلك لابد أن تكون كل مرحلة حاملة في رحمها لبذور فنائها، والتي تترعرع في كنفها لتنفيها لاحقاً، إلا أن فريدريك هيجل(1770–1831) فرض أجندة الحتمية التاريخية في خضم تحليله لجدل الاشياء وسيرورتها، إذ عد التطور الذي شهده (عصر الأنوار) حد فاصل ومرحلة نهائية في التاريخ[1]، والتي ربما هي أساس اطروحة المفكر الأميركي (صموئيل هانتغون)،عندما عد الرأسمالية نهاية التاريخ، التي وجهت لها انتقادات كثيرة وعدها مناهضي الحتمية ضرب من الانغلاق الفكري وانحيازاً ايديولوجياً فاضحاً.

وفي ثنايا التاريخ نجد أن ابن خلدون كان واضحاً في تفسيره لجدل التاريخ، بإشارته (إن احوال الأمم والشعوب لن تدوم على وتيرة واحدة فهي من حال إلى حال)، وهو ما ينفي فرضية التواء التطور وجموده.

وفي خضم الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتعايش معها البشرية، والتي تلقي باشتراطاتها في احداث التغيرات الهائلة على مجمل مفاصلها، بدأ من طرق استجلاب الرزق إلى التفكير والسوك وبنية المجتمعات وتماسكها وعلاقاتها، إلى مكانة الدولة ودرجة تراتبيتها على سلم الرقي، لم يعد الاعتداد قائماً بحجم الدولة ومواردها وجيوشها، بل بدرجة ولوجها المنظم والمستمر في فك شفرات العلم وتوظيفه، وهنا نعتقد بأنالعودة إلى فرانسيس بيكون (مؤسس المنهج التجريبي، 1560 – 1626) تعد ذات جدوى، طالما أن (المعرفة) وفق تصوره تمثل (قوة)، وإن مستقبل المجتمعات سيكون رهناً بالإمساك بالحامل الرئيس لكل التطورات، إلا وهي المعرفة، والتي يراد لها أن تكون الفيصل في العبور التاريخي من مرحلة إلى أخرى.

وتبعاً لمنهج الشك البيكوني يمكننا الوثوق والاستدلال، ولو منطقياً، بأن التطور يجري في أعنته، وأن المؤكد سوف (يتحقق بالعلم)لاغيره، وأن لا ضفاف مفترضة

لتطور الاشياء، وهو ما عبر عنه بصدق وألمعيةالمفكر الايطالي (انطونيوا غرامشي)، بقوله (ليس هناك حقيقة نهائية)، وكل معرفة تعد عابرة في سياق التطور التاريخي، وصحتها تظل تابعة لعلاقتها الجدلية بـ(براكسيس تاريخية لا يجمدها شيء)[2].

لهذا أريد للعولمة أنتعبر عن مرحلة توسع جديدة للرأسماليات المركزية، ودفع رأس المال المالي والاحتكاري لتعظيم نزح الارباح في الاطراف، طالما أن فائض القيمة بات يعتمد على التبادل والتطور اللامتكافئ، وأسست الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة) لمنظومة قيمة في دول الجنوب بموازاة نظام القيمة فيها، وهذا من شأنه أن وفر الفرصة لإيجاد آليات أكثر فاعلية من شأنها تعظيم نزح الفائض المتولد في الأطراف، ولتحقيق هذا الهدف أريد للرأسمال العابر أن يسبح في فضاء مفتوح ومن دون قيود، حتى فيما يخص جوانب السيادة المفترضة (أو ما تبقى منها)، وهذا تطلب كسر الحواجز والحدود، كيما يندفع الرأسمال العالمي صوب هذه البلدان، وإذا كان اندفاع الرأسمالية واقتحامها المجتمعات غير الأوربية عنيفاً ودموياً في بواكير نشؤها، فإن الاقتحام الحالي لا يقل عنه شراسة وقوة، ولكن بمزيج من الإلهاءوالدماء.

استثمرت الولايات المتحدة بخاصة في موضوع الترويج للعولمة، لكي تستطيع من خلالها البقاء طويلاً على هرم النظام العالمي، حتى يكون بمقدورها ضبط ايقاع التطورات في كل مفاصل الكون، لهذا استخدمت سوط العقوبات والاحتلالات وسخرت لمشيئتها المؤسسات المالية الدولية بغية فرض أرادتها على جميع دول العالم .

إن الاقتصاد الحالي لم يكن كما كان أبان محطاته التاريخية، أذ أن بنية صنع الثروة بأكملها تهتز وترتجف لما يحدث من تغيرات، ومقولة أن السوق لا يتأثر إلا بقدر قليل وضئيل مما يحدث من جراء التغيرات الرقمية والتحولات نحو

اقتصاد المعرفة، يعد أمراً لا يجانب الحقيقية. وبات واضحاً أن مركز الثروة العالمي يتحرك لينتقل إلى مناطق أخرى، وإن خرائط الثروة في العالم ترسم من جديد وموجات التغيير تطال الارض بمختلف زواياها، فبعد ما تحولت تاريخياً الثروة من آسيا إلى أوربا، ثم انتقلت صوب الولايات المتحدة، تعود الآن بعد غيبة قاربت أكثر من قرنين إلى آسيا، لذلك يقول الصينيون (طال شروق الشمس من الغرب "المقصود– أوربا"، ولابد أن تعود لتبزغ من الشرق "تعني الصين")،لذلك ينُّقلَ عن الزعيم الشيوعي الصيني (دينجسياو بنج– Deng Xiaoping)، قوله أن (الثروة نعمة)،وهي مكمن القوة لتبوء الصين مكانتها المستحقة.

ومن هنا تتبدى فكرة هذا البحث، عبر مجموعة اسئلة أريد منها استثارة التفكير في ما سيكون؟:

- **لماذا تندفع الدولة الكبرى في المنظومة الرأسمالية ونواتها، بشكل طوعي لتقويض (العولمة)، وهي جزء من مفاعيل عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي؟.**
- **هل ثمة ادراك بأن العالم يقف على شفى تحول مفصلي؟وهل أدركت الولايات المتحدة أن النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال؟.**
- **ما هو طبيعة الطور الجديد للرأسمالية؟ وما هو موقع بلدان الجنوب الفقيرة والريعية؟**

إن الفرض (بالقدرة الفائقة للرأسمالية على التكيف والتطور، والانتقالمن طور إلى أخر، كجزء من صيرورتها المرتهنة بقدرة نمط انتاجها على المزيد من التوسع وتحقيق الارباح، ربما لا تعد أمراً حتمياً في ظل التحولات الجارية في العلم

والتكنولوجيا، بما يؤسس إلى حالة يتم فيها تجاوز الرأسمالية الحالية، إلى حالة أقل ما يقال عنها ما بعد الرأسمالية).

أولاً: التكنولوجيا ودورها في التحول نحو اقتصاد ما بعد الرأسمالية

في التحقيب للتاريخ الغابر للبشرية، عد الباحثين اكتشاف النار أولى الثورات العلمية، التي ترتب عليها اشعال النار منذ أن قام الإنسان البدائي بإحداث الاحتكاك بين حجرتين من حجر الصوان، لتكون مخرجاته ناراً ظلت مشتعلة باستمرار الحياة ولتأخذ أشكالاً مختلفة، وكما يقول علماء الأنثروبولوجيا أنها ساهمت بارتقاء الدماغ البشري، ليوظف ذلك في تحسين حياته وديمومتها وربما قهر الطبيعة وترويضها لصالح اشباع حاجاته، وهذا لم يكن نتاجاً رأسمالياً مطلقاً بل إنسانوياً بامتياز.

والحال ينطبق تماماً مع ظهور الاختراقات التكنولوجية والعلمية الأولى، التي أذنت بفجر جديد للبشرية، ومهدت رويداً رويداً طرداً مع التراكم التاريخي والمعرفي، إلى ظهور مؤسسة (المانيفكتورة) الصناعة الصغيرة، التي هي في الأصل نمط جانبي من الاقتصاد التجاري (الماركنتيلي) الأوربي، شأنها شأن مثيلاتها في عوالم الشرق، التي ربما سبقتها تاريخياً، إلا أن ظروف تثويرها ودفعها إلى الأمام، قد تم لجمها وكبحها لأسباب ذاتية وموضوعية، كيما لا تسفر عن ولادة نمط رأسمالي جنيني في الشرق، في حين أعطت (المانيفكتورة) الأوربية لرأسماليها فرصة الانبثاق والنمو المستمر، ساندها في ذلك انكشاف اقتصادات وأراضي دول الشرق إزائها، بفضل الدور الذي أدته الدولة القومية الأوربية آنذاك، لهذا لا يمكن القول مطلقاً بأن الرأسمالية هي السبب في ظهور موجة التصنيع الأولي، بل على العكس ساهمت الورش والمصانع الصغيرة في انبثاق الرأسمالية كنظام اقتصادي يتجاوز النظام الاقطاعي بهيئته (الزراعية – الرعوية).

وعليه لا يمكن في الإطار ذاته عد التكنولوجيات الحديثة ثمرة من ثمار الرأسمالية، بل هي ثمرة لجهد الإنسانية، فالعلماء القائمين هم من أمشاج وإعراق وألوان مختلفة تظافرت جهودهم للإتيان بها، في مواطن الرأسمالية التي تتمتع بالاستقرار والأمن ومستويات متفاوتة من الرفاهية وسيادة القانون، وهو ما يحسب لها، وتتمتع بثماره الآن،أن وكالة ناسا للأبحاث الفضائية بكل منجزاتها الحديثة، هي وكالة قطاع عام وليست شركة خاصة، فغرضها ليس مراكمة الأرباح،وإنما خوض مجاهيل المعرفة للسيطرة على الفضاء. وبذلك تسقط فرضية أن فلسفة الرأسمالية الاقتصادية وإطارها الفعلي، هي المسؤولة عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي لدينا الآن.

لهذا ظلت الرأسمالية طوال تاريخها الحامل لأشكال متعددة من التكنولوجيات المستخدمة في الانتاج، تسعى إلى رفع مستويات الاستهلاك (ومن ثَّم الطلب) وقيمته سواء في الداخل أم في الخارج، لتصريف منتجاتها، والحصول على الارباح، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة أضحت التكنولوجيات موفرة للطاقة وكثيفة العلم، ولم تعد منتجاتها تتطلب انفاقاً كبيراً من المستهلكين، كما هو الحال مع أسعار منتجات التجديد التكنولوجي في ظل الرأسمالية الصناعية، كذلك يصعب مع هذه التكنولوجيات إعادة توظيف العاطلين (البطالة الاحتكاكية) عبر تأهيلهم إلى وظائف جديدة، فاقتصاد المستقبل مركب على المعلومة، التي تصبح ماكنة من شأنها أن تسحق مستويات الاسعار، وتخفض كثيراً من وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة أو الخدمة، لتتحول الوظائف في أغلبها (وقتية).

وعليه ستصبح النظرية الاقتصادية الرأسمالية القائمة على آليات (ميكانزمات) السوق، بإزاء تحد حقيقي في ايجاد آلية تسعير متناسبة مع هذا التطور، فهل يتم تسعير (المعلومة) على وفق تكلفة جمعها، أو في ضوء قيمتها السوقية، أم بما

تستطيع توليده من دخل متوقع، وبهذا فأن القيمة الحقيقية للمعلومة يصعب تحديدها، مما يجعل تسعير السلعة الأهم في الاقتصاد العالمي مستقبلاً. غير واضحة؟.

وعندما وضع الفن توفلر عنوان كتابه (حضارة الموجة الثالثة) [3]، لم يكن يقصد كما جرى فهمه الاتصال والترابط بين بقاع العالم، ونقل المعلومة بسرعة من مكان إلى أخر بسرعة فائقة، بل ربما ما يترتب على هذه الحضارة المعلوماتية (الجديدة)، من تأثير على مخرجات الحياة كافة والاقتصادية منها على وجه الخصوص، ولعل الماركسيين الآباء (كارل ماركس– فريدريك أنجلز)، لم يغفلوا مآل التطور العلمي والتقني، برغم من عدم إدراك معطياته العيانية كما هو الحال اليوم.

ففي ثنايا الفكر الماركسي نجد شذرات متناثرة، ربما هي مزيج من التخيل، أو أنها كانت قراءة (نبوئية)، وبتقديري أن (ماركس) قرأ المستقبل جيداً، في ضوء ماكان يحدث من تطورات صناعية، لهذا جاءت أطروحة أنجلز عن (العامل المهندس)، واختفاء ذوي الياقات الزرقاء وشيوع الياقات البيضاء، في سياق الرؤية نفسها، لشدة التناغم والانسجام الفكري بين (ماركس–أنجلز)، إذ يؤكد ماركس على أن الآلات ستؤدي الدور الرئيس في الانتاج مستقبلاً، بينما يكون البشر ممارساً لدور الاشراف والسيطرة والمراقبة، وواضحاً أن رؤيته لاقتصاد المستقبل ترتكز على أن العلم والمعلومة سيكونان القوة الرئيسة للإنتاج، وليس قوة العمل كما كانت الحال عليه، وبهذا تصبح المعرفة قوة انتاج بحد ذاتها، مما يعني أن قيمتهاتتجاوز قيمة العمل الحقيقي المبذول لصناعة الآلة.

وعلى وفق هذا الفهم سيتغير حتماً قانون القيمة، سواء بصيغته الماركسية القيمة (عمل)، أو بالصيغة الرأسمالية المعتمدة على النظرية الحدية، والتي تجعل من

الاجور أشبه ما تكون (بالبواقي– Residuals)، والتي تجري ربطاً صارماً بين الكلفة الحدية (Marginal Cost) والعائد الحدي (Marginal Revenue).

ويتوقع أن لا يعد مقبولاً حينئذ التسليم بفكرة وجود اقتصاد حر، وملكية فكرية، بغية الاستفادة من عصر المعلومات والتحول إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والمعلومة، إذ أن التوجه صوب الاستخدام الأمثل للمعلومات، يشترط عدم وجود سوق حره أو حقوق ملكية فكرية، والشركات الرأسمالية الكبرى العاملة في مجال الفضاء الرقمي تعمل على عدم إتاحة المعلومات، لأن الكلفة الحدية لإعادة انتاج المعلومة يقترب من الصفر، حتى لو تم استخدام قواعد التسعير الرأسمالية المعتمدة حالياً، فأن السعر مع مرور الوقت واستمرار الانتاج سيقترب من الصفر ايضاً.

لذلك فأن توجهات الاقتصاد العالمي القائم على (اقتصاد المعرفة)، سيفرض احداث تغيرات جدية في الكثير من المفاصل، ولا سيّما الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، كونهما الأكثر تعبيراً عن متطلبات كل مرحلة أو انتقال في نمط الانتاج، وهو ما يفرض اسئلة عدة ربما لا توجد إجابة حقيقية عنها، وهي: كل علوم الاقتصاد السائدة تنطلق من افتراض حالة الندرة، فيما يتوجه الاقتصاد العالمي صوب (اقتصاد المعرفة)، القائم على أهم قوة وهي (المعلومة)، والتي تسم بالوفرة، وعليه:

1- **هل سنكون بإزاء نظريتين اقتصاديتين: واحدة تشتغل على الاقتصاد التقليدي، وأخرى على الاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة).**
2- **إذا كانت الرأسمالية قد سيطرت على رأس المال الثابت المتمثل بالأجهزة والمعدات والمكائن، فمن الذي يسيطر على قوة المعرفة؟.**
3- **كيف يمكن تحديد التكاليف الحدية للمعرفة؟.**

4- هل تتم مقابلة بين الأجور والارباح، كما دأبت الرأسمالية على ذلك؟.

5- كيف يمكن قياس قيمة المعرفة من خلال فائدتها؟ وليس من مبادلتها أو مراكمتها كأصول؟.

وبالعودة إلى منطق واطروحات مختلف المدارس الاقتصادية التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين، نلحظ بأن توصيفها للمعرفة بعدها (سلعة عامة– public goods)، مما يعني مسؤولية الدولة في انتاجها، ومصداق ذلك اصدار الحكومة الأميركية أمراً يمنع بموجبه استخدام براءات الاختراع نفسها في الحصول على أرباح، ولكن يمكن توظيف الاختراع في عملية انتاجية للحصول على أرباح.

إن الشكل الجديد للرأسمالية التي يراد لها أن تكون حاضنة لعالم المعلومات والمعرفة، تعد مختلفة عن أشكال الرأسماليات السابقة بنسخها المتعددة (التجارية والصناعية والمالية)، ومنها الأحدث (العولمة–المتوحشة)، لصعوبة توصيف الديناميات التي تقوم عليها الرأسمالية (المعرفية)، والذي يعود في جزء منه إلى أنها تلكم لا تمثل منتجاً رأسمالياً صافياً، وهذا لا يعني بشكل ما أنها إحدى مخرجات موجة التجديدات التكنولوجية، التي يفسرها البعض خطأ في سياق (دورات كوندراتييف) طويلة الأجل.

لذلك يستبعد حصول طور صعود خامس جديد للرأسمالية الحالية، لأسباب تكمن في بنية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة. والتي لا تمثل تساوقاً مع سيرورة الرأسمالية، بل أن الاقتصادي الفرنسي (يان موليير) يوصفها بأنها شيء مختلف ومنفصل عن طبيعة الرأسمالية (فكراً وممارسة)، وبأنها هي (المحيط والسفينة).

ثانياً: تَّشُكل الطور الجديد للرأسمالية

عرفت الرأسمالية في سياق تطورها التاريخي انتقالها من طور (Phased)إلى طور أخر، كلما وصل معدل الربح إلى الانخفاض، لاسيّمافي المرحلة التيتشكل مفصل تاريخي من مثل (الدورات التجارية والأزمات)، كيما يتم فتح الطريق في سياق التكيف والتحول إلى طور جديد، ولبلوغ موجه جديدة من التوسع للرأسمالية لتعظيم مستويات الربح.

وتاريخياً عُرفت الرأسمالية المركزية بقدرتها العالية والمرنة على التكيف مع الظروف التي يفرزها الواقع، ولاسيّما تلك التي تضعها في نقاط تاريخية مفصلية، معتمدة على ما يتمتع به رأس المال الاحتكاري من قدرة على اشتقاق الربح، حتى من مصادر ما قبل رأسمالية، بجانب سعيها الحثيث لنزح الفائض الاقتصادي المتولد في الأطراف، سواء عبر قانون القيمة في الأطراف أم عبر فتح أسواقها عنوة، ونزحه نحو المراكز (المتروبولات)، نتيجة انفتاح الاسواق والعولمة مرة، ومشروع نشر الصناعة جنوباً مرة أخرى[4] (نقل أجزاء من صناعات الشركات متعدية الجنسيات إلى عالم الجنوب– مستفيدة من انخفاض الأجور "لتعظيم فائض القيمة "مما يعظم مستويات الأرباح، فضلاً عن التهرب من قوانين البيئة والتلوث)، هذا الانتشار لمشروعات رأس المال العابر للجنسيات قد وفر لها نزح منتظم ومتعاظم للفائض الاقتصاديمن الاطراف أو ما يسمى (دول الجنوب). بحيث يتم تمكين الرأسماليات المركزية ومنها (الأميركية) في نقل الرأسمالية إلى طور جديد (أكثر فضاضة وشراهة).

إن الاشتغال المفضي إلى تعاقب الاطوار والأزمات في مراحل مختلفة من تاريخ الرأسمالية ونمط انتاجها، يظل مطبوعاً بطابع خاص، إلا وهو (الطابع الدوري) لحدوث موجات من التوسع وموجات من الانكماش، ليأخذ طابعاً زمنياً مختلفاً من موجة إلى أخرى، والأهم فيها نظرية الموجات الطويلة التي طورها

(أرنست مندل)، وهي لا تقارب دورات (كوندراتيف) طويلة الأجل، والتي يمكن رصدها بالجدول الآتي[5]:

الموجة	سنوات التوسع	سنوات الانكماش
الأولى	1787–1816	1817–1847
الثانية	1848–1873	1874–1896
الثالثة	1897–1919	1920–1945
الرابعة	1945–1974	1975–2007
الخامسة	2008 ---- 2035 انتعاش اقتصاد المعرفة	

وما يمكن رصده من الانعطافات في الموجات الطويلة، هو أن طور الانكماش ينتج عن آليات داخلية ونمط سياسات اقتصادية في مضامينها (المالية والنقدية)، مفضياً إلى تراجع في الاداء الاقتصادي وانخفاض مستويات الربح، والانعطافات التوسعية بحسب نظرية الموجات الطويلة، لا تقيم وزناً للاختراعات التكنولوجية الكبرى، فيما يتأتى التوسع في جله من مصادر خارجية، وهو يتطلب تشكيل نمط انتاج جديد، وإعادة تشكيل الرأسمالية لتتلائم معه، وهذا لا ينطلق فور بلوغ الربح مستوى معين، بل يستوجب من الرأسمالية أن تعيد دورياً،الكيفية التي يتم فيها اشتغال النظام الانتاجي، وآليات استخلاص الربح الأقصى، لكي تضمن الإمساك بموضوعتي التراكم وإعادة الانتاج الموسع[6].

إن الميل الاتجاهي لهبوط مستويات الربح في الدول الرأسمالية المركزية، نتيجة انخفاض معدل فائض القيمة المتحقق في أنشطتها، وهو ما دفعها إلى نقل الكثير من أنشطة شركاتها إلى الدول الطرفية (دول الجنوب)، ليس رغبة في تصنيعها كما تزعم، بل لا توجد وسيلة واحدة لرفع مستويات أرباح شركات أوربا والولايات المتحدة والرأسماليات الأخرى مثل اليابان، إلا من خلال رفع فائض القيمة في الأطراف، نظراً لما تتيحه منظومة الأجور في الأطراف من أمكانية تجعل (من

اشتقاق فائض القيمة أكثر جلباً للأرباح)، عما هو متاح في البلدان الرأسمالية المركزية.

وبهذا تفصح الرأسمالية العالمية عن بناء منظومتين للقيمة، منظومة قيمة مركزية (للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة)، ومنظومة استحدثتها على هامش تصنيع الجنوب أو الاطراف، وانتشار مشروعات الشركات العابرة للقوميات، والفرق بينهما تجسده الأجور المنخفضة في الاطراف، والتي تعظم مستويات الارباح نتيجة تعظيم فائض القيمة، ونزح هذا الفائض نحو المراكز ليتم إدخاله في دورة جديدة مفضيه إلى تحديث نمط الانتاج الرأسمالي السائد، بحيث يتم تمكين الرأسماليات المركزية ومنها (الأميركية) في نقل رأسماليها إلى طور جديد.

يشكل تدويل رأس المال مظهراً لطوراً ثانياً من التطور الرأسمالي آنذاك، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأطوار النظام الرأسمالي، لكنه ايضاً أكثر ملموسية و(عيانية)، وتدويل رأس المال المالي هو الأخر مر بمراحل تاريخية توصفبأنها[7]:

1- **تدويل دورة رأس المال في شكله السلعي (كون الرأسمالية مجبولة فطرياً على توسعة الاسواق).**
2- **تدويل لدورة رأس المال النقدي (تدفقات السندات والاوراق المالية).**
3- **تدويل رأس المال الانتاجي نفسه، من خلال دور الشركات المتعدية الجنسيات.**

ثالثاً: لعنة الليبرالية المعولمة

أوجدت الدول الرأسمالية ربطاً بين الليبرالية الاقتصادية (اقتصاد السوق) والديمقراطية، وجعل هذا الربط في سياق الحتم أو المقدس، ومن دونه لا يستقيم وجود أحدهما من دون مضاهاة الأخر له، وعلى خلفية استهلاك نظم الحكم التي جاءت بعد انكفاء الاستعمار عن دول الجنوب، استفاقت الدول الرأسمالية على

ضرورة أضعاف ما سمي بسيادة الدول، ودفعها نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في فضاء عالمي من دون عوائق أو حدود، ووجدت فيالعولمة ضالتها المنشودة، التي أريد منها نشراللليبرالية الاقتصادية والمتمثلة بنمط الإنتاج الرأسمالي (اقتصاد السوق)، جنباً إلى جنب مع عالمية الثورة الديمقراطية، في مزاوجة مطلقة وبشكل خادع، فالنظام الاقتصادي الصيني نظاماً قائماً على الليبرالية الاقتصادية بغطاء اشتراكي غير ديمقراطي (نظام الحزب الواحد)، ولكنها قد حققت انجازات كبرى، وبذلك يبدو التسويق لثنائي الليبرالية مع الديمقراطية تماثل خدعة فون رومبارتللأمير الروسي آنذاك،بأن أوديت الساحرة هي أوديت ملكة البجعات، في بالية (بحيرة البجع) لبيتر أليش تشايكوفسكي عام 1875.

فالليبرالية الجديدة كانت أول نموذج اقتصادي خلال مائتي عام،اعتمدت في ازدهارها على خفض الاجور للطبقة العاملة واضعاف القوى الاجتماعية. هذه القوة العمالية المنظمة في نقاباتها هي التي أجبرت رجال الأعمال والشركات تاريخياً، على التخفيف من طابع الاستغلال الرأسمالي القديم، وبدون (ادراك أو وعي) ساعدت الطبقة الرأسمالية على ابتكار طرق جديدة، وأشكال رأسمالية جديدة، تتسم بقدرتها العالية على نزع فائض القيمة، من دون تصعيد لحالة الاحتقان والتراصف الطبقي في البلدان الرأسمالية المركزية.

ونمط الانتاج الرأسمالي في أصوله هو نمط معولم، فظ وأغبش كما يزعم (سمير أمين)، ومن دون الطبيعة المعولمة له، لا يمكن للرأسمالية أن تستمر وتتطور، طالما أنها تخضع لمعادلة ظلت تتوسم بها دائماً، وهي (الرأسمالية= الاسواق= الارباح)، لذلك لن تكون الرأسمالية يوماً حبيسة جغرافية معينة، أو بلد معين، حتى وأن كانت المملكة المتحدة أقدم الدول الرأسمالية، أو الولايات المتحدة أنموذج الرأسمالية المعاصرة.

والليبرالية الاقتصادية (بنسختها ما بعد الكينزية) والمنفلتة من عقالها، التي جرى الترويج لها كصنو للديمقراطية، برهنت في مناسبات عدة، عدم قدرتها على التعامل مع مشكلات كبرى، من مثل أزمة الركود التضخمي (Stagflation)، أو أزمة (1998– دوت كوم)، أو أزمة الرهن العقاري 2008. نظراً للعيوب والتناقضات الحاملة لها، فضلاً عن أنها غير قادرة على جلب الرخاء الاقتصادي العالمي كما روج لها.

والاقتصادي الأميركي المعروف (جوزيف ستيجليتز– Joseph E. Stiglitz) يشير بوضوح إلى إن الدراسات الاقتصادية ذات المصداقيةفي البلدان الرأسمالية الناضجة، بدت تركز على كيفية علاج مناطق فشل السوق، أما حقيقة فشل اقتصاد السوق عموماً باتت مسلمة لا جدال فيها. لا سيّما ما تركته سياسات تبني الليبرالية الاقتصادية من غياب للفرد وسال اقتصادي المزعوم، أو بحبوحة الرفاهة الاقتصادية[8]، وعلى العكس من ذلك زادت معدلات الفقر والبطالة، وتضاعفت مستويات المديونية والعسكرة، وتفككت شبكات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي في الكثير من البلدان، حتى النفطية منها.

كانت الاشتراكية والطبقة العاملة الاوربية تحلم بتدمير السوق من أعلى بالقوة، ومن خلال تغيير ما اسمته البنية الفوقية، لكي تفتح الطريق لاقتصاد ونظام حكم ما بعد الرأسمالية، ولم يدر بخلدها يوماً أن الرأسمالية هي التي ستؤلد من رحمها نمطاً انتاجياً، ربما يطيح بنظام السوق الذي أنشأته في قبل قرنين من الزمن. واستناداً على المعطيات لآليات عمل هذا النمط، وبشكلها غير المكتمل، فأن النمط القائم سيضعف وينزوي من خلال وجود نمط أنتاج أكثر ديناميكية،وهو ما سيؤدي إلى اختراق بنية الرأسمالية الحالية، وإعادة تشكيل الاقتصاد على أسس وقيم وآليات جديدة.

لذلك فأن التفكير بالنكول عن العولمة يعد أمراً صعباً، من دون تفكيك نمط الانتاج الرأسمالي القائم، وهذا يحتاج إلى نمط بديل متبلور، ومن ثم فإن العودة عن العولمة هي أكبر من قدرة الأمريكان (ترامب) أو البريطانيين (تيريزا مي)، ربما يجري تصحيح مخفف لها، والمفارقة الكبرى أن رئيس الدولة القائدة للنظام الرأسمالي، يدعو إلى تقييد التجارة الدولية واتخاذ إجراءات حمائية تجاه شركاءه التجاريين، فيما على النقيض يتبنى الرئيس الصيني (ذات الحزب الواحد والنظام المركزي)، تعزيز الحرية التجارية وزيادة انفتاح الاقتصادات العالمية.

ويرى (جوزيف ستيجليز) أن اعتقاد (ترامب) بأن سياسات التقييد التجاري ناجعة ومن شأنها زيادة قوة الاقتصاد الأميركي، تعد وهماً، من خلال مدخلين هما:

المدخل الأول: خفض الضرائب على الشركات والاشخاص الأكثر ثراءً، وهو يعمق من العجز في الموازنة، الذي يتطلب تمويله من مصادر خارجية، مما سيرفع قيمة الدولار.

المدخل الثاني: فرض قيود على التجارة الدولية، وهو ما سيرفع من قيمة الدولار ايضاً.

كلا المدخلين سيفضيان من دون أدنى شك إلى رفع قيمة الدولار، وهو ما سيخفض من مستوى تنافسية السلع الأميركية في الاسواق العالمية. وبهذا فإن سياسة (ترامب) اذا ما نجحت في انقاذ بضع مئات من الوظائف، فإنهالن تعوض الوظائف التي تمت خسارتها. وبدلاً من أن تؤدي إلى أضعاف الاقتصاد الصيني، سوف تعطيه زخماً جديداً وتدفعه بقوة نحو قيادة الاقتصاد العالمي.

أن التوجهات الاقتصادية للإدارة الأميركية الجديدة، القائمة على عدم قبول مخرجات العولمة، يمثل تحولاً لم يكن نتاج حملة انتخابية لكسب ود الشعب ورجال الاعمال والمؤسسات، أو هي دعوة عابرة كجزء من فرقعات المتطلعين إلى الادارة، بل هي تعبير عن حالة بدأت تظهر بقوة من خلال حركات اجتماعية

شعبوية، امتدت من أوربا لتجد لها مناصرين في الولايات المتحدة والكثير من البلدان الأخرى، عمادها التكور الشعبوي القائم على ذاتانية مفرطة تتجلى فيها الشوفينية بأبهى ملامحها، وهي لم تكن منقطعة عن جذورها أو مغذياتها الغربية والأميركية، التي تساكنت مع مجتمعاتها قبل الحرب العالمية الثانية، عندما أنجبت الديمقراطية بنسختها الأوربية النموذج (الهتلري) والنموذج (الموسوليني)، ومن خلال ممارسة انتخابية ديمقراطية لم يسجل على معاييرها المعتمدة أية شائبة.

ودعوات ترامب في مضامينها الجوهرية هي مزيج من الاستثارة للطبقة العاملة، والرأسماليين الأصليين (البناة المؤسسون)، عبر شعار (أميركا أولاً)، وهي صيغه تعبوية تحريضية مشحونة بالمشاعر الشوفينية والشعبوية الضيقة، لاستقطاب الجمهور على خلفية الاداء الاقتصادي المتراجع منذ أكثر من عقد ونصف.

إن العقلية الاقتصادية للرئيس الأميركي محكومة بالمنطق الاقتصادي الرأسمالي العتيد، لا توجد خدمة مجانية، ولكل شيء كلفة تقررها المنفعة، وهي ثقافة وايديولوجية نفعية لم تغادرها الرأسمالية يوما ما، كونها تتعامل مع الأخرين كنهابين اقتصاديين، بدلاً من وصفهم كشركاء تجاريين، وانها بزعامتها للعالم الحر مشروطة بتقاضى ريعاً (Rent) مقابل هذه الزعامه. لذلك يتم وصف دبلوماسية ترامب بدبلوماسية الصفقة.

هذا كله لم يكن منعزلاً عن مخرجات الأزمة المالية عام 2008، نتيجة ضعف التضبيط المالي للمؤسسات المالية الأميركية، وهو ما تسبب بحدوث تحولات ذات دلالات عميقة، ويشير روبرت ليتان وكارل شرام في كتابهما (رأسمالية أفضل Better Capitalism)، إلى أن الدور الذي إداه ما يسمى برأسمال المغامر (Venture Capital) في النهوض بالاقتصاد الأميركي، قد استهلك مرحلته ودوره.

لهذا لن يكون ممكناً لتوجهات السياسة الاقتصادية (لترامب)، على خلفية ما اطلق عليه (سُخط العولمة)[9]، في أن تحقق الهدف المعلن لها، والمتمثل ببلوغ خفض حقيقي وملموس في العجز التجاري الأميركي، والذي يمكن أن يتحدد بالفرق بين الادخارات المحلية والاستثمارات، فما هو متوقع حصول انخفاض في المدخرات المحلية، مقابل ارتفاع العجز التجاري، نتيجة ارتفاع قيمة الدولار في السوق الأميركية والدولية، نتيجة تحرك العجز المالي للموازنة الفيدرالية مع العجز التجاري معاً وبشكل مترابط ووثيق، والذي يطلق عليه المشتغلين في الاقتصاد (توأمة العجز). وما بين (رهانات تقاطعات واشنطن) بين (صندوق النقد الدولي IMF– والبنك الدولي WB)، وبين (رهانات لاس فيجاس) القائمة على اقتصاد المقامرة والتسلية، سيكون الاقتصاد الأميركي مقبلاً على مزيد من عواصف التراجع والانحدار.

خامساً: اقتصاد ما بعد الرأسمالية

شهدت الولايات المتحدة الأميركية عام 1956 ظاهرة تفوق ذوي الياقات البيضاء على ذوي الياقات الزرقاء، وهي ربما نبوءة (فريديك انجلس) التي وصف فيها طبيعة العمل، عندما قال سنكون في المستقبل بإزاء (العامل– المهندس)، أي أن الياقات الزرقاء ستتحول إلى بيضاء، ارتباطاً بسرعة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يدلل على حدوث تغيير مهم جداً في بنية تركيب القوى العاملة، لصالح تحول الصناعة من الطابع التقليدي، إلى العمل القائم على المعرفة.

لذلك يصعب وضع ملامح كاملةلتخيل نوع المجتمع البشري الذي سيوجد في المستقبل، عندما لا يكون محور الحياة هو الاقتصاد.إذ أن مفهوم ما بعد الرأسمالية يتعلق بإيجاد أشكال جديدة من السلوك الإنساني، ربما لا يراها الاقتصاد التقليدي مؤثرة.

فالإقطاع كان نظاماً اقتصادياً مبنياً على عادات وقوانين تتمحور حول مفهوم (الالتزام). بينما الرأسمالية تم بناءها حول شيء اقتصادي صرف، وهو (السوق). فبماذا يمكن التنبؤ باقتصاد ما بعد الرأسمالية، والذي يتوسمبالوفرة كشرط وجودي، وهليكون نسخة معدلة من مجتمع السوق المتشابك. أم أنه يؤدي إلى تآكل الرأسمالية، وهو ما لم يستوعبه علم الاقتصاد القائم، ويذهب البعض إلى أن الاقتصاد القادم هو الاقتصاد المعرفي، الذي يرتكز على إعلاء شأن (المعلومة)، كقيمة اقتصادية بديلاً عن الموارد الاقتصادية التقليدية المعروفة، وخلال عملية التحول إلى ما بعد الرأسمالية، سيكون بمقدور العمل المبذول في مرحلة التصميم، إلى تقليل الأخطاء في مرحلة التنفيذ، كما هو الحال في التصنيع الافتراضي.

وسيكون جل العمل في عالم ما بعد الرأسمالية، ذا طبيعة مجزأه، بحيث نجد أناس منتجين للمعارف مختلفون عن بعضهم بعض،ومن أماكن مختلفة،عبر الشبكات التي هي نسيج مشروع ما بعد الرأسمالية. كونهاتعد في الأساسنظام غير سوقي، نتيجة أمكانية الحصول على مخرجاته من دون تكرار عملية الانتاج. ومن سياق الاطوار والانتقالات الكبرى الحاصلة في مجرى التطور التاريخي للأشياء، ووفقاً لديالكتيك (هيجل) ستكون الفكرة ونقيضها في مرحلة انتقالية، لذلك ستكون الرأسمالية حاملة في رحمها جنيناً (لا رأسمالياً)، مما يعني أن قطاع ما بعد الرأسمالية،سيتواجد في المرحلة الانتقالية جنباً إلى جنب مع قطاعات الرأسمالية السوقية التقليدية.

والتناقض الرئيس الذي سيحكم هذه المرحلة هو بين إمكانية الحصول على المعلومات والسلع الناتجة عنها بوفرة وعمومية، في مقابل بقايا نظام قائم على الاحتكار والحكومات التي تحاول إبقاء كل شيء نادر وخاص،وهو ما سيفتح الصراع بين الشبكات والتراتبية، بين الشكل القديمالذي صُممت حول

الرأسمالية، وبين الشكل الجديد الذي ينمو رويداً وطرداً مع التطور. ولن يكون ممكناً ايقاف وسائل الاقتصاد القادم، مهما كانت قوة الدولة، فإذا جرى التعمد في غلق الانترنيت وشبكات الاتصال، فمن الممكن تعرض الاقتصاد العالمي للشلل التام، فالأمر بحد ذاته ليس مجرد تحول اقتصادي صرف[10].

إن الاقتصادات التي تنتقل من الانتاج القائم على التصنيع التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، من شأنه أن يحول أغلب المعايير المعتمدة بحيث تجعل من (المكان أو المدينة أو الإقليم أو الدولة) ذاتقيمة عالية. وحتى الاهتمام بقرب الاسواق وبعدها من وحدات الانتاج، كونها تشكل جزء من التكاليف، مما يقلل من مستوى التنافسية، والذي دأبت النظرية الاقتصادية التقليدية على تدبيجه في كتب الاقتصاد المدرسية، من الممكن أن ينطبق هذا على السلع المادية الكبيرة والأثقل وزناً، في حين يكون اقتصاد المعرفة قائماً على خدمات ذات قيمة مضافة عالية، ولا ترتبط بالمسافات، لهذا بات مؤكداً أن اقتصاد (المعلومة) يؤدي إلى خفض التكاليف.

إلا أن ما يشترك في طوري التطور، هو استمرارالبحث والتنافس عن مواقع ترتفع فيها فوائض القيمة، وتتوافر فيها قوى عاملة أكثر ابداعاً وقدرة على تقديم منتجات تقوم على المعرفة المكثفة، لكي تديم سادية انتزاع الارباح من خلال فائض القيمة.

ويبدو أن التجارة في تقنية المعلومات تتطور بشكل منتظم ومستمر، إذ سجلت عام 2004من اجمالي التجارة العالمية (2.5) تريليون دولار، اشتركت فيها (750000) ألف شركة متوزعة على انحاء العالم، فيما بلغت عام 2017 (6.3) تريليون دولار، ويتوقع أن تصل إلى (15.7) تريليون دولار عام 2030، وتساهم هذه التقنية بما نسبته(20%) من النمو الاقتصادي العالمي المتحقق[11].

سادساً: محنة دول الجنوب بإزاء قانون الانتخاب الاقتصادي

بعد أكثر من ستة عقود من اعتماد التنمية كهدف أساس لنظم ما بعد الاستقلال، يرى بعض الباحثين في شؤون بلدان الجنوب، إن التنمية المزعومة فيهاتعد شيئاً خرافياً، أريد منها مساعدة دول الجنوب على اخفاء أوضاع التخلف،حتوصلت جهود التنمية المزعومة الى طريق مسدود، أثقلت على وقعها هذه البلدان بالمديونية فتفجرت أزمة الدين الخارجي،التي وفرت الفرصة السانحة لتدخل المؤسسات المالية الدولية، لترسم أوضاعها الاقتصادية وتحديد السياسات الواجب اعتمادها، وبالأخص فيما يتعلق بالدعم الحكومي في مجالات التعليم والصحة وباقي الخدمات والتشغيل.

لذلك بدا في الغرب تصور بدأ يطفو على السطح، من أن الدولة في العالم الثالث مشروع زائد عن الحاجة، ومفهوم بائد، ومن الأفضل تحويل الجنوب العالمي إلى مناطق مدارة من الخارج، عبر أطلاق يد الشركات الاحتكارية فيها،وتهتم منظمات المجتمع المدني (NGO) بدور الاختراق السياسي والاجتماعي، وفتح النوافذ غير الرسمية للدخول في جوهر أوضاعها الاثنية والدينية.

لهذا نلحظ الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان الأوربية مع الولايات المتحدة، لإعادة أنتاج بلدان الجغرافية السياسية التي أفرزتها الحربين العالميتين واستهلكت وظيفتها السياسية، نتيجة ادراك صانع القرار في هذه البلدان بأن عهد التدخلات العسكرية قد خفت وطأته، وإن الفعل سيكون للقوة الناعمة، وبات من غير المجدي اقتصادياً الاستمرار في دعم ورشوة الاشكال السياسية والاجتماعية السابقة، عليه تم استبدال المساعدات الاقتصاديةبالمساعدات الثقافية الأرخص تكلفة، وبحسب (هنري كيسنجر) تم احلال العقول الارستقراطية محل العسكريين والبيروقراطيين من رجالات الدول، وبات الاهتمام على النخب

الثقافية، إذ أن متطلبات توظيفها لمتطلبات خدمة الدول الرأسمالية الكبرى أقل كلفة عن الشرائح الأخرى.

ومن خلال الاجراءات التي اعتمدتها دول المنظومة الرأسمالية في فرض التجنيد الليبرالي على دول عالم الجنوب، عبر سلطات فوق قومية (نقدية ومالية) مع نمط سياسات اقتصادية، حتى أصبحنا نواجه تأكل سيادة الكثير من دول الجنوب، بل أن بعضها يمكن تصنيفه (أشباه دول).

في قانون الانتخاب أو الانتقاء الطبيعي أن الأنواع الأصلح للتنافس على البقاء هي التي بإمكانها التكاثر والبقاء، وعلى مدى ملايين السنين جرى التخلص من الانواع غير الصالحة، بينما قانون الانتقاء لاقتصاد السوق التي تدفعه الرأسمالية في مرحلة تحول نمط انتاجها من الصناعة التقليدية إلى الصناعة المعرفية، فأنه في غضون سنوات قليلة سيتم تحويل كثير من الدول القومية إلى اقتصادات غير قابلة للبقاء.

هناك الكثير من البلدان الاسيوية (العربية) والافريقية وبلدان من أميركا اللاتينية، ليس لها أية اضافة علمية ولم تخترع شيئاً، واضحت أرض جرداء علمياً، لكونها لا تهتم بالبحث والتطوير، وهذا يعود إلى اضفائها قيمة عليا على الدراسات الإنسانية تفوق تلك التي تضفيها العلوم الصرفة كالكيمياء والفيزياء والرياضيات، مما يجعل هذه الدول غير قابلة للحياة ومجتمعاتها معرضة للفقر والانقراض.

افصحت تطورات الرأسمالية إلى التخلص من دولة الرفاه (welfare state)، عن طريق قضم التزاماتها شيئاً فشيئاً تجاه ما تقدمه إلى مواطنيها من خدمات شبه مجانية، من مثل التعليم والتأمين الصحي والتقاعد ودعم الاسعار وتأمين السكن... الخ، كون ذلك يتعارض مع الداروينية الاقتصادية التي تعتمدها الدول الرأسمالية الناضجة (البقاء للأصلح)، وإن هناك مواطنين فائضين عن الحاجة، بل أن هناك مجتمعات وشعوب غير قابلة للبقاء. ومن المفترض التخلص منها، وهو

تطبيق عملي للمالثوسية، ولكن بنسخة محدثة من خلال نزع ممكنات البقاء لهؤلاء المواطنين والشعوب، عن طريق اضعاف الدولة ولجم تدخلها في الاقتصاد والاعمال وتحجيم دورها في مساعدة المواطنين، وهذا في المحصلة سيؤدي إلى نزع سيادة الدولة الوطنية لتحل محلها سيادة الشركات العملاقة وحتى الافراد.

وعليه اضحى ممكناً تلمس وجود ما بعد الرأسمالية (كطور جديد)، في الوقائع التي تركتها تقنيات المعلومات على مدى أكثر من أربعة عقود مضت، والتي أفرزت تغيرات اقتصادية رئيسة هي:

الأول:تقليل الحاجة إلى العمل،أدت الموجة التكنولوجية الحالية إلى المزيد من الآتمتة العالية والتقنيات الرقمية وتصغير حجم المنتوج، فضلاً عن تقليل كميات العمل المطلوب، وبذلك أضعفت العلاقة بين العمل والأجر، ولم يعد ممكناً بعد الآن الحديث عن ما يسمى بالحياة الكريمة كما نادت بها دولة الرفاهية في الغرب ونظم ما بعد الاستقلال في البلدان النامية، بل أصبح الهدف من العمل هولأجل البقاء فقط، صحيح أن نظام الثروة القائم على المعرفة، والذي بات يوسع من مساحته طرداً مع تغلغله لكل مفاصل الحياة، يمتلك القدرة على تشغيل اعداد كبيرة من الناس، ولكن لن يكون هناك عمل دائم أو وظائف دائمة، إلا في أضيق الحدود، وهذا من شأنه أن يغير علاقات العمل والتشريعات ونظم الاجور والنقابات برمتها[12].

الثاني: عدم قدرة ميكانزمات السوق على تحديد الاسعار،تجزم النظرية الاقتصادية للاقتصاد التقليدي بأن السوق قادر على تحديد الاسعار الحقيقية، وما دونها فهو غير (حقيقي)، والقول الفصل فيها لعامل الندرة، الذي هو السمة الفضلى للاقتصاد التقليدي، والذي أقامفيظلها صرحه الفكري والنظري، المستند على مؤشر التكلفة الحدية (Marginal Cost) والمنافسة (Competition)، كمهماز لتحديد السعر، ولما كانت معظم منتجات التقنية الحديثة (منتجات

اقتصاد طور الانتقال)، وذات سمه احتكارية، لذلك يتم تحديد الاسعار بما فيها اسعار أسهم شركات التقنية العالية، على أساس قدرتها على امتلاك وخصخصة كل المعلومات المنتجة، وهذا الصرح سيكون عرضة للهشاشة والضعف والتناقض، مع معالم اقتصاد يتشكل على معطى جديد هو (عالم وفرة المعلومات)، وحرية استخدامها، والذي سيعصف بمتبقيات أسس النظام التقليدي، لكون النقيض سيكون طاغياً على الأصل، تبعاً لأطروحة الجدل عند هيجل، وهذا سيفتح الطريق إزاء انتقالات كبرى في الاقتصاد العالمي.

الثالث:التفلت من أملاءات السوق والاحتكار صوب اقتصاد المشاركة، إذ بدا يشهد العالم ارتفاعاً عفوياً في الخدمات، فقد ساهم متطوعون (من دون أجور)، بتقديم أكبر منتج معلوماتي في العالم (يكيبيديا)، التي ساهمت بالإطاحة بصناعة الموسوعات، كذلك ساهمت خدمات (الانترنيت) بحرمان صناعة الإعلانات من أرباح تفوق ثلاثة مليارات دولار سنوياً. ورويداً تشهد أروقة الاقتصاد التقليدي تغيرات صريحة، وباتت بفعلها الحياة الاقتصادية تتبنى وقعاً يزداد اختلافه مع اتساع رقعة الاقتصاد المعرفي.

وموجة نمو الاقتصاد الطفيلي المستند على رؤوس أموال وهمية، وفقاعات مالية، ومضاربات كبرى في كل شيء، بجانب استغلال ملايين العمال ذوي الأجور المتدنية في المستعمرات السابقة. لم تعد صالحة لإيقاف الدورة الخامسة للرأسمالية المعاصرة، التي بدأت تتشكل في قلب الدورة الرابعة المتصلبة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي، تبعاً لتوصيف نظريات دورات رأس المال طويلة (كوندراتيف)، إذ أن انسداد تطور (النمط) الرأسمالي بالآليات المعتمدة نفسها، ومن خلال موجة تكنولوجية جديدة تفتح الطريق لمرحلة توسع رأسمالي جديد، لم تعد واردة، بسبب الطبيعة الخاصة للقوة التكنولوجية الدافعة للدورة المعلوماتية، وخصائص الاقتصاد المعرفي.

إن الطور الذي تسير فيه الرأسمالية لا حدود له، وهو طور يتسم بالقسوة على الايدي العاملة والشعوب، ولا يشابه حالة الانتقالات التي مرت بها البشرية، إذا أن طور الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، قد حمل معه زمناً متاحاً لتكيف الزراعة مع موجة التصنيع، كما أن الثورة الصناعية خلقت وظائف أكثر من الوظائف التي قضت عليها، في حين تتسم الثورة المعلوماتية بأنها تمارس القضم القاسي للوظائف، وأنها تخلق عدد أقل من الوظائف مقارنة بعدد الوظائف التي تقضي عليها، وهي لا توفر زمناً بل تسير بخطى سريعة جداً، لذلك تكون أثارها الاجتماعية وبخاصة في الاستخدام (التشغيل) صارمة، إذ سيتم التخلص ببساطة ومن دون أية مشكلات أو مظاهرات ... الخ، من أعداد كبيرة غير ماهرة.

وتبعاً لما أشار إليه (ألفن توفلر)، فأن الغرب عاكف منذ سنوات على إعادة انتاج السلطة في العالم الثالث، بحيث يتم تخلص الدولة من طابعها الريعي الاجتماعي، أو دولة تأمين الحاجات السياسية، ولا نقول دولة الرعاية الاجتماعية إلى الدولة الجبائية – الشرطوية، بحيث تعطى الأهمية إلى القوة المدنية والبلدية.والدولة الريعية الفاقدة لشروط التطور الرأسمالي، قد تتحول إلى معضلة أكثر كلفة للولايات المتحدة أو الغرب عموماً،إذا لم يجري تداركها في وظائف محددة، أي أن وظائف الدولة في العالم الثالث يتم مراجعتها صوب نمط جديد.

ومن الواضح أن الثورة المعرفية ستعمل على تفكيك بنية المجتمع وتعيد تنظيمها على أسس جديدة، في مجال الاستهلاك وثقافة المجتمع ... الخ، وسبقتها تطورات الرسمالية صوب العولمة الى الافصاح عن سعيها للتخلص من دولة الرفاه (welfare state)، عن طريق قضم التزاماتها شيئاً فشيئاً تجاه ما تقدمه إلى مواطنيها من خدمات شبه مجانية، من مثل التعليم والتأمين الصحي والتقاعد ودعم الاسعار وتأمين السكن ... الخ، كون ذلك يتعارض مع الداروينية الاقتصادية التي تعتمدها الدول الرأسمالية الناضجة (البقاء للأصلح)، بقبول

اطروحة إن هناك مواطنين فائضين عن الحاجة، بل أن هناك مجتمعات وشعوب غير قابلة للبقاء. ومن المفترض التخلص منها، وهو تطبيق عملي للمالثوسية، ولكن بنسخة محدثة من خلال نزع ممكنات البقاء لهؤلاء المواطنين والشعوب، عن طريق اضعاف الدولة ولجم تدخلها في الاقتصاد والاعمال وتحجيم دورها في كفالة شعوبها، وهذا في المحصلة سيؤدي إلى نزع سيادة الدولة الوطنية لتحل محلها سيادة الشركات العملاقة والقطاع الخاص.

بدلاً عن الخاتمة

الآن نحن نعيش عوالم مختلفة وبيئة انتاج مختلفة، يحكمها نمط انتاج مختلف، فالفلاح في مزرعته، والعامل في مصنع، ومبرمج المعلومات في مكتبه، يعيشون في عوالم مختلفة، هذه الحالة تشبهها مراحل الانتقال من الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية) صوب الرأسمالية الصناعية، فالمرحلة التجارية التي هي ما بين نمط الانتاج الاقطاعي، وما بين نمط الانتاج الصناعي، لم تستطع انجاب (نمط خاص بها)، وهي حالة تماثل ما نحن فيه الآن، آنذاك تعايشت أنماط مختلفة (زراعية – رعوية – مع نمط أنتاج بضائعي صغير، ينمو فيه جنينياً نمط انتاج صناعي، مع مساحة لنمط أنتاج خراجي قائم على الاستيلاء على الفائض المتولد خارجياً)، هذه الانماط تزاوجت وتمفصلت فيما بينها، ولكن نمط الإنتاج الرأسمالي المتولد على وقع الصناعة الناهضة، أتسم بخاصية تغيير كل نمط يتعايش معه ليحوله إلى نمط رأسمالي. والسؤال المطروح هل أن نمط انتاج الاقتصاد المعرفي، الذي لا زال في طور التّكوين والتَّشَكل، وهو ينهل من معين الرأسمالية في مرحلة نضوجها، له القدرة على تحويل (أو تغيير) الأنماط الأخرى بيسر وسهولة بمجرد ملامستها.

لهذا تتنازع مجتمعات الغرب والشرق على حد سواء، هواجس الخوف من المستقبل، فالرأسمالية سعت بكل قوتها إلى دفع اللحظة التاريخية أو تأجيلها

على الأقل، والتي لابد أن تواجهها، لتبقي إنسان الغرب والشرق أسير أحلامه، فانتهازية المواطن الغربي في العيش عند مستويات الرفاه والرغد، كانت مدفوعة الثمن من استلاب واستغلال إنسان الشرق، الذي ظل مرتهناً لقرون لكي يدفع ضريبة الشبق الاستغلالي الرأسمالي،الذي رفعته نظم الحكم الغربية إلى منزلة المقدس أو تجعل منه حقاً الهياً، في أن يكون مواطنيها أكثر علوا من الأخرين، وهذا هو جذر الشعبوية بنسختها الجديدة.

هذا المتراكم الذي يخفي الذاتوية الأوربية والأميركية على حد سواء،دفع مواطنيهاالذين انغمسوا في نقيع هذه الثقافة المترسخة، إلى الادراك المتأخربأنهم اشتروا حلماً لا يشيء الواقع به.وإلى البحث عن ملاذات جديدة، يتكورون حولها للدفاع عن مستقبلهم، وبدل من الاندماج مع عالم متعدد الاجناس والنظم والثقافات، عادوا إلى ما قبل نشوء الدولة والعصر الصناعي، وهي مفارقة ربما تستحق الاهتمام، أن العقول الرقمية التي تسعى لتحويل كل الاشياء بعيداً عن إنسانويتهاالوجودية وترميزها $(0,1)$،هو ذات العقولالتي تتشرنق حول العرق واللون والثقافة، وتعلي من شأن العنصرية تحت شعار (نحن أولاً).ربما في سياق التطور الإنساني يعد (صدمة التكنولوجيا الرقمية). ولعل المستقبل يكون كفيلاً بالإجابة على مدى أحقية البشرية في السعي لتحقيق أحلامها.

[1]محمد محفوظ، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص 32.

[2]جاك تكسيه، غرامشي: دراسة ومختارات. ترجمة: ميخائيل ابراهيم مخول، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972، ص 94.

[3]حول مخرجات ثورة الاتصال والمعلوماتية، ينظر: ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996.

[44]للمزيد حول نشر الصناعة جنوباً، ينظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 199؟، وايضاً: عبدعلي كاظم المعموري، العولمة: تكيف الرأسمالية مع أزمتها؟، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، تموز 2000.

[55]مجموعة الباحثين، أطوار التطور الرأسمالي، (تحرير) روبرت أولبريتن، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، 2001، ص46.

[6] سمير أمين، التطور اللا متكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، ط 4، بيروت، 1985، ص 216.

*– أول من أشار إلى رأس المال المالي هو المفكر النمساوي رودلف هلفردنج في كتابه (رأس المال المالي) عاداً الرأسمالية ظاهرة للتركز ولتمركز رأس المال المالي.

[7]7للمزيد ينظر: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2003.

[8]8. Joseph E stiglitz, Capital`s Ideological Crisis, The economic times, 11-jul-2011.

[10]9السخط على العولمة ونتائجها على الاقتصاد الأميركي تثير القلق،فالرأسمالية الأميركية والمؤسسات الراعية للرأسمالية العالمية هي مهندس العولمة، وسخط بلدان الجنوب من اضرار العولمة هو الأصل، أما سخط الرئيس الأميركي فهو موضع استفهام كبير؟ للمزيد ينظر: جوزيف ستيجليز، عولمة السُّخط، جريدة العرب القطرية، الخميس،1/شباط/2018، على الرابط: https://www.alarab.qa/authors

[10](11)www.sasapost.com/translation/the-end-of-capitalism-has-begun.

تم تجميع الارقام من الفن توفلر وهاليدي توفلر، المصدر السابق، وكذلك من المصدر التالي:[1112]

.Bhaskarchakravorti& Ravi Shankar, Digital Planet 2017, Tufts University, 2017. P.40

[13] 12 الفن توفلر و هايدي توفلر، الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة: محمد زياد محمد كبه، مطابع النشر العلمي والتوزيع– جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة السعودية، 2008. ص 37.